

محليات

مجلس الشعب يتابع مناقشة مشروع قانون مجهولي النسب

الوطن

استأنف مجلس الشعب جلسته لمناقشة مشروع القانون الخاص الجديد المتعلق بمجهولي النسب الذي كان قد احدث النقاش حوله أمس بحضور رئيس المجلس عمودة صباغ. وأوضحت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريماء قادري أن مشروع القانون هو تكريس لمفهوم الرعاية البديلة التي تهدف إلى تحقيق الانسجام مع المتطلبات والتطورات الاجتماعية الطارئة من خلال توفير سبل الحياة الكريمة لمجهول النسب من خلال إحقاقه بأسرة تتولى رعايته وتربيته وتدير شؤونه بعد تنظيم القالب القانوني لذلك والمجسد بعقد إلحاق يتبعه استصدار صك وصاية يضمن تحقيق الرعاية البديلة لمقاصدها ومراعاتها. مؤكدة أن الهدف الأساسي للمشروع حرص الدولة على إضفاء الحماية القانونية والاجتماعية لجميع الأطفال ولا سيما مجهولي النسب منهم منذ الولادة وحتى بلوغ سن الرشد وإعادة تنظيم الأحكام القانونية لذلك بدورهم النواب أشاروا إلى ضرورة توضيح مفهوم الوصاية الوارد في

محمد منار حميجو

نص مشروع القانون لكون الوصاية لا تمنح إلا بقرار من القاضي الشرعي وليس من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. مشيرين إلى ضرورة إلغاء عبارة المنظمات غير الحكومية من نص المشروع بـ«الجمعيات والمؤسسات الخيرية» باعتبار أن مشروع قانون المنظمات غير الحكومية لم تتم مناقشته في المجلس بعد وهناك تحفظات وملاحظات عليه. كما وافق نواب المجلس بالأكثرية على إعادة صياغة تعريف دار الضيافة الوارد في نص المشروع ليصبح دار الرعاية التابعة للوزارة أو أقسام الضيافة المخصصة من الجمعيات والمؤسسات الخاصة المعتمدة من الوزارة في كل محافظة لاستقبال واستضافة مجهولي النسب ورعايتهم ومتابعة أمورهم طوال الفترة اللازمة لاستكمال الإجراءات القانونية المتعلقة بهم لحين تسليمهم إلى دار الرعاية المختصة.

ستحضره معظم الدول العربية

الحسن لـ«الوطن»: اتحاد صيادلة العرب في دمشق لأول مرة منذ بداية الأزمة



أعلن نقيب الصيادلة السوريون محمود الحسن وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال الحسن: هناك فترة لدى بعض الدول العربية أنه من المستحيل عقد المؤتمر في دمشق إلا إننا أضربنا على عقده في هذا التوقيت لإيصال رسالة أن سورية تخرج من أزمتها عبر معانيبهم على أرض الواقع. وأوضح الحسن أن الاجتماع سيعقد على مدار يومين ستبتنيق عنه توصيات مهمة جداً من الاتحاد إضافة إلى إقرار خطة الاتحاد العلمية والدوائية، معتبراً أن انعقاد المؤتمر بشكل انتقاحي على الدول العربية فيما يتعلق بتصنيع واستيراد الدواء.

وبالتالي فإن انعقاد المؤتمر سيكون له تأثير إيجابي في العلاقات المتبادلة بين الدول العربية في هذا المجال. وفي السياق كشف الحسن أن طهران ستقدم مساعدات فيما يتعلق بإنشاء معمل الدواء الخاص بالتغذية والذي هو قيد الإنشاء، موضحاً أن المساعدات تشمل تقديم معدات خاصة بتصنيع الدواء إضافة إلى إرسال خبراء

إيرانيين بالتعاون في مجال التصنيع. وأضاف الحسن: من الممكن الاستفادة من طهران لدعمنا بالمواد الأولية في تصنيع الأدوية باعتبار أنها من الدول التي تصنع هذه المواد. وأكد الحسن أنه رغم الحرب مازالت الصناعة الدوائية في سورية رائدة وتغطي نسبة كبيرة من السوق السورية ولكن هذا لا يعني أن لا يكون هناك انتقاح كبير على الدول العربية

المؤتمر سيشكل انفتاحاً في تصدير واستيراد الأدوية بين الدول العربية

لتحسين الصناعة الدوائية وخصوصاً النوعية منها التي تدخل في علاج الأمراض الخطرة. وكانت وزارة الصحة صرحت في وقت سابق أن نسبة ٩٠ بالمئة من احتياجات السوق تمت تغطيتها بأدوية وطنية ثاقبة أن يكون هناك أي ارتفاع في أصناف الأدوية مؤكدة دعم الصناعة الدوائية الوطنية بكل أشكالها لتوفيرها للمواطنين بأسعار مقبولة.

انخفاض في أسعار السلع

الأساسية في الحسكة

إحسكة - دحام السلطان

شهد الواقع التوميني تطوراً نوعياً ملحوظاً من حيث وفرة وتنوع البضائع السلعية التي شهدتها أسواق مدينة الحسكة خلال الفترة الحالية، نتيجة لحالة من الانفراج النسبي في المعابر البرية التي تربط المحافظة بمحافظات الداخل، ولاسيما في محور طريق عام محافظتي الحسكة وحلب عن طريق مدينة منبج «بريف حلب الشمالي». وبين مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالحسكة إغناطيوس كسبو أن أسواق مدينة الحسكة شهدت انخفاضاً ملحوظاً في الأساسيات من السلع والمواد الغذائية، ولاسيما الخضروات والفاكهة التي توافرت بشكل لافت للنظر وبأسعار متناسبة لسد حاجة المواطنين قياساً بالفترة السابقة، إضافة إلى توافر مادة السكر التي استقر سعرها بشكل ملحوظ أيضاً، وهذا الأمر ينطبق أيضاً على اللحوم البيضاء والحمران على حد سواء التي لوخط استقرار في أسعارها هي الأخرى. وأوضح كسبو أن دوريات المراقبة التومينية نظمت خلال شهر أيلول الماضي ٢٠ ضبطاً تومينياً، منها ١١ ضبطاً تومينياً مباشراً نتيجة حيازة مواد منتهية الصلاحية، وغياب ونقص في وجود البيانات السلعية، إضافة إلى النقص في بيانات السجل التجاري للمخالفين، وتداولت الضبوط أيضاً عدداً من الأفران الخاصة والحكومية، نتيجة لبيع مادة الخبز التوميني المرق في السوق السوداء، وإنتاج خبز ناقص البيانات ومخالف للمواصفات المطلوبة وبوزن ناقص. كما تم تنظيم ٩ ضبطات عينات أيضاً، تخص العديد من المواد الغذائية المتنوعة، لافتاً إلى أن جميع عينات الضبوط موضوع الخالفة بقيدة في مخبر المديرية الأن، وقيد التحليل المخبري للتأكد من مطابقتها وفقاً للمواصفات القياسية السورية.

شكاوى متكررة حول نقص المياه ومشروعات الصرف الصحي.. ورئيس البلدية لـ«الوطن»: الموضوع عند المحافظة

١٥٠ ألف ليرة يدفعها سكان قطنا لمياه الغسيل أسبوعياً وأكثر من ٤٠٠ ألف ليرة لمياه الشرب شهرياً!



فادي بك الشريف

استياء كبير عبر عنه عدد من المواطنين في مدينة قطنا في ريف دمشق بسبب الإهمال وغير المبالاة بتأمين خدمات المياه والصرف الصحي التي تعتبر أسس احتياجاتهم في الوقت الذي عبر فيه الأهالي عن استغرابهم من التعامل غير الجدي من بلدية قطنا التي من المفترض أن تسعى من تلقاء نفسها إلى تأمين هذه الاحتياجات لا أن تكون عقبة في طريقهم، خاصة مع استمرار الشكاوى من أهالي حي مدخل قطنا خلف مقصف الرنكوسي، ناهيك عن الإهمال في النظافة وركود مياه المجاري في الحفر الموجودة في المحيط.

وفي شكوى لـ«الوطن» بين عدد من الأهالي أن هناك تجاهلاً واضحاً من المعينين في بلدية قطنا لمطالبهم بتأمين خدمات المياه والصرف الصحي، منوهين بعدم وجود المياه في المنطقة الأمر الذي يجعلهم عرضة للاستغلال وشراء مياه للغسيل وتأمين الاحتياجات اليومية وذلك بمعدل كل أسبوع بكلفة ١٠٠٠ ليرة سورية لكل برميل، ليصل ما يدفعه السكان إلى نحو ١٥٠ ألف ليرة سورية أسبوعياً لتأمين المياه، على اعتبار أن المنطقة تضم ١٥٠ عائلة تعاني انعدام الخدمات اللائقة. ولقت الأهالي إلى مراجعة بلدية قطنا، وطرح مشكلاتهم عدة مرات وتأكيدهم ضرورة تنفيذ مشروع للصرف الصحي، مضيفين: إن رئيس البلدية قال لنا بالرف: مشكلتكم مو عندي كتب المحافظة، وإن رئيس البلدية رد على كتاب موجه من المحافظ بطرح حلول ومعالجة

وطالب الأهالي بالحلول الإسعافية عبر تأمين المياه بصهاريج تابعة لمحافظة ريف دمشق، وتلافي للنقص في الصهاريج الخاصة التي يستغل أصحابها المواطنين بسعر البرميل، الأمر الذي يزيد من الأعباء على المواطنين، إضافة إلى التخوف من أن يكون مصدرها ملوثاً. وقال الأهالي في شكوى سابقة لـ«الوطن»: حصلنا على موافقة بإرواء الحي في هذه الشبكة بمقدار ساعتين أسبوعياً كحل مؤقت ريثما يتم إكمال مشروع الصرف الصحي للحي، ولكن حتى تاريخه لم يتم وحدة مياه قطنا بتنفيذ الموافقة، مستعصبة عنها بفقر جرار المياه التابع للوحدة وتأمين ٥ براميل أسبوعياً لكل منزل من أهالي الحي مجاناً رغم عدم جدوى هذا الحل، وذلك بسبب وجود مزاجية من البعض واستعصاء اتخاذ الحلول المناسبة.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال رئيس بلدية قطنا خلدون: إنه تم رفع جميع الحلول المقترحة إلى محافظة ريف دمشق، والموضوع باهتمامها، ولكن لم يصل لغاية تاريخه أي جواب من المحافظة، ذاكرة أن هناك مبالغه بعدد العائلات في البلدة، كما أن لا ميزانية لإنجاز مشروع الصرف الصحي في البلدة، كما أن بلدة قطنا تنتظر جواب المحافظة. وكان أكد معاون مدير الشركة العامة للصرف الصحي في دمشق وريف دمشق المهندس خليل مصطفي أن الأمر يحتاج من ربط الصرف الصحي بالحي باتجاه عرطوز بعد موافقة البلدية.

طرطوس - الوطن

المحامي العام في طرطوس: القوانين الخاصة بالتسول قاصرة وغير كافية

مشكلات اجتماعية تؤثر سلباً في السلم الاجتماعي والاقتصادي والأمني والتكافل المشهود وإرباك الداخل والإساءة لسمعة الوطن..

ومع ارتفاع معدلات البطالة والفقر الاجتماعي والفقر وضعف العدالة الاجتماعية وثقافة التضامن والتكافل وانعدام الوعي الاجتماعي على الدولة أن تقوم بحمل مسؤولياتها لإيجاد حل نهائي لهذه الظاهرة الاجتماعية المشيئة بالتعاون مع الجمعيات الخيرية ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارات العدل والإعلام والداخلية.

إضافة إلى المحافظة وذلك بدعم القطاع العام فملكية الدولة هي الضمان لحق الضعفاء من أفراد المجتمع ولممارسة الضمان الاجتماعي والتنسيق بين هذه الجهات لإعادة تأهيل المتسولين وتفعيل طاقاتهم وفتح أبواب العمل. وإنشاء مشروع متكامل للتنمية الاجتماعية يأخذ بنظام الأسرة المنتجة وتفعيل دور المؤسسات الاجتماعية لتقديم الخدمات الوقائية والعلاجية وحث المواطنين على الامتناع عن إعطاء هؤلاء المال فهم يسهمون في ارتكاب هذا الجرم وبالتالي فرض عقوبة أو غرامة لذلك والتميز بين العطف والرحمة وبين هذا الجرم والتشدد في مقدار العقوبات الجزائية التي تطول مرتكبي هذه الجرائم والتي ما تعمل عليه وزارة العدل من خلال تعديل قانون العقوبات العام.

ربما ساهمت الأزمة في ازدياد أعداد المتسولين في طرطوس إلا أن أسباب هذه الظاهرة تتجاوز الأزمة إلى البيئة الاجتماعية والأخلاقية في مجتمعنا التي تجعل في بعض الحالات من التسول مصدراً وحيداً للعيش رغم كون هذه المهنة (جريمة) في بلدنا، ولكن الخوف الأكبر هو دخول شريحة الأطفال المشردين إلى هذه المهنة اليائسة ما يحرضهم للوقوع في براثن البعض ممن يقومون بتشغيلهم واستغلالهم وهنا قد ترقى الجريمة للتاجر بالبشر.

المحامي العام في طرطوس محمد سليمان أكد لـ«الوطن» أن عدد دعاوى التسول في عدلية محافظة طرطوس قليلة إذ يبلغ عددها لعام ٢٠١٧ حتى تاريخه ٣٩ دعوى لدى محاكم الأحداث ومحاكم صلح جزاء ومحاكم بداية جزاء في طرطوس وبعضها محسوم وبعضها الآخر لا يزال منظوراً.

٤٠ إصابة لاشمانيا جديدة شهرياً في سلمية!

حماة - محمد أحمد خبازي

وكان لم يكن يتقص مدينة سلمية التي تشتهر اليوم بتراكم القمامة في شوارعها ومنصفاتها وجزرها الطرقية، وأمام منازل أهلها، غير داء الاشمانيا المعند، الذي أصاب العديد من مواطنيها والقاطنين فيها، ما جعل منطقتها الصحية تطلق تحذيرات حول تنامي الإصابات إذ لا وقع النظافة العامة فيها بهذا السوء.!

مدير المنطقة والمرش على برنامج مكافحة الاشمانيا بسلمية وريفها الدكتور رامي زروق قال لـ«الوطن»: إننا نقدم كل ما يلزم لمكافحة ومعالجة هذا الداء، ويوجد فريق كامل لتنفيذ ذلك، ونأمل المساعدة وتضافر الجهود مع الجهات المعنية لتأمين بيئة نظيفة والمساعدة في تطبيق طرق مكافحة، ونطلب بحملا رش المبيدات لما لها من دور كبير في القضاء على الحشرة الناقلة للمرض. وتابع زروق: على المصابين مراجعة أقرب مركز صحي عند ظهور أي حبة استمرت لأكثر من ٣ أسابيع من دون شفاء، وإن ظهر عدوى الإصابة يساهم بنقل العدوى للآخرين ويترك مكانها ندبة مشوهة كبيرة، ويقدم العلاج مجاناً في جميع المراكز الصحية.

وأكد زروق أنه منذ سنوات كانت مدينة سلمية خالية من أي إصابة، لكن في السنوات الأخيرة بدأت تنتشر هذه الإصابات بالمدينة والريف، وهي في ازدياد كل شهر هناك ٤٠ إصابة جديدة، لأسباب عديدة منها الواقع الخدمي السيئ ونقص الخدمات وانتشار القمامة وغياب الصرف الصحي ببعض الأحياء والقرى، وانتشار الكلاب الشاردة، وقدمو وأقديين من مناطق الإصابة. وبين زروق أنه تم افتتاح مركز علاج في المركز الصحي الإشرافي في سلمية، ومراكز أخرى في بري الشرقي والسعن وصوبرة والشبخ على كاسون وتل عبد العزيز وصماح والكافات وتم تدريب العناصر على المعالجة بالشكل الصحيح من خلال دورات تدريبية لهم.

سوق السيارات إلى خارج طرطوس

طرطوس - محمد حسين



ولا حل جذرياً لها سوى نقلها إلى خارج المدينة ولكن حتى ذلك الوقت يفترض بالبلدية عبر دوائرها المختصة التدقيق في عمل هذه المكاتب وسط عملها وإلزامها بتطبيق الشروط للحد الأعلى للإشغال في القانون المالي لعام ١٩٩٤ الذي يصل إلى ٢٠٠ ليرة للمتر ولو طبقنا ذلك لا اعتقد أن صاحب مكتب واحد يمكن أن يسمح لنفسه بعرض سيارة واحدة لكلفة وجودها أي سيارة على حين تسمح هذه الشروط للمعارض بعرض سياراتها داخل المعرض. بقي أن نقول: إن متابعة عمل هذه المكاتب بطريقة الضبوط لم تجد الصدى المطلوب

زيادة عدد الموظفين والكادر الفني من مساعدين قضائين ومضربين ومستخدمين. وأوضح المحامي العام بأنهم لم يتمكنوا من زيادة غرف المحاكم القائمة أو إحداث محاكم نوعية واختصاصية تنظر في الدعاوى النوعية كدعاوى التأمين والمحاكم التجارية والمصرفية وغيرها وكل ذلك نتيجة ضيق المقر ما جعل الحاجة ماسة لتأمين المقر الريف.

وحول أرشفة العمل القضائي والوكالات قال عليا: إنه تم الانتهاء من أرشفة الوكالات العدلية (وكالات الكاتب بالعدل) في عدليات مدينة اللاذقية وجبلة والقرادحة والخفة وعين البيضاء والهلولة وصلفنة والقطيعية وقسطل المعاف، إذ تمت أرشفة أكثر من مليون وستمئة ألف وكالة عدلية تعود لعام ١٩١١ من القرن الماضي، وتم أيضاً أرشفة الوكالات إلى أجهزة الكمبيوتر، بألوانها الطبيعية وهي موجودة بقسم الأرشيف. وأضاف: نحن الآن بصدد تجهيز صالة يتم فيها وضع أجهزة الحاسوب مع مهندسين مختصين وكتاب العدل لاستقبال أي مراجع للحصول على أي وكالة عدلية منظمة في محافظة اللاذقية وفي محافظات دمشق وريفها ودرعا والسويداء، وفي مرحلة لاحقة في جميع المحافظات بعد انتهاء الأرشفة فيها. ويمكن لأي مراجع بمجرد ذكر رقم الوكالة أو الاسم والتاريخ أن يحصل على الوكالة المطلوبة مصدقة خلال ثلاث دقائق، كما أنه خلال دقائق قليلة تنظم أي وكالة وتحفظ مباشرة في قسم الأرشفة لتسهيل الحصول عليها في أي وقت ولو كانت من محافظة ثانية عن طريق الربط مع شبكة كل محافظة لمفع لديها برنامج إصدار الوكالات.

الوطن

يعاني القصر العدلي في اللاذقية من قدم مقره وقابليته للتصدع وسقوطه، إذ بدأت تظهر التشققات في بعض جدرانها، إضافة إلى ضيق المكان وعدم قدرته على استيعاب الضغط الهائل بفعل تزايد عدد المراجعين، وكل الذين يزورون العدلية بإحلالهم حالة الاكتظاظ وخاصة ضمن ردهاته وغرفة المخصصة لكتاب العدل والمحاكم والموظفين، كما أن المقر في وضع يرثي له من ناحية الأثاث غير اللائق بمقام القضاة والغرف الصغيرة والبنية التحتية المتردية كالتحمامات والمغاسل واستراحات المحامين والمراجعين وهذا الواقع لمسه وزير العدل من خلال زيارته إلى المبني وتوجهه ضمن طوبىه وغرفه. وأكد المحامي العام لبيب عليا لصحيفة «الوطن» وعيانيته لضيق المكان تقاعوا خيراً، ويتم البحث عن مكان ريفي للقصر العدلي الحالي ريثما يتم الانتهاء من بناء القصر العدلي الجديد المزمع إنشائه في منطقة الشروع العاشر وهو الآن في مرحلة الدراسة الثالثة والأخيرة، مبيئاً أن الجهة الدراسة هي قسم الدراسات بفرع شركة تنفيذ الإنشاءات العسكرية.

وأشار عليا إلى أن مدة بناء المشروع لا تقل عن خمس سنوات، وخلال هذه المدة ستمضطر إلى البحث عن مقر ريفي للفرع الحالي لكي تتمكن من تخفيف الضغط عن المحاكم والحد من إطالة أمد الدعاوى والقاضي، وذلك بزيادة الغرف لبعض المحاكم القائمة والتي يوجد فيها ضغط كبير بسبب الوارد الكبير من المراجعين وكذلك